وحدة الهجرة القسرية واللاجئين
Forced Migration and Refugee Unit

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

Working Paper Series – Migration and Refugee Studies Module

Ibrahim Abu-Lughod Institute of international Studies – Birzeit University

التحول في الهوية السياسية للاجئي المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة

THE TRANSFORMATION OF POLITICAL IDENTITY OF REFUGEES OF THE WEST BANK AND GAZA STRIP CAMPS

مجدي المالكي

Majdi Al-Malki

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية – جامعة بيرزيت

سلسلة أوراق عمل 10/2011 (عربي) – نموذج دراسات الهجرة واللجوء

IALIIS-BZU-WPS 2011/10 (ARA)

MRS Module

Editor-in-Chief: Asem Khalil

Editorial Board: Yaser Amouri, Raed Bader, Helga Baumgarten, Yousef Courbage, Philippe Fargues, Roger Heacock, Marwan Khawaja, Ray Jureidini, Mahrene Larudee Majdi Al-Malki, Magid Shihadeh.

Design & Layout: Yasser Darwish

2011

Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1764255

التحول في الهوية السياسية للاجئي المخيمات
في الضفة الغربية وقطاع غزة

مجدي المالكي*

1. المقدمة

يتوزع المجتمع الفلسطيني على تشكيلات اجتماعية ومجتمعات صغرى متعددة، نتيجة لحروب متوالية ابتدأت بحرب عام 1948 التي عزلت قطاع غزة عن الضفة الغربية، وحرب حزيران عام 1967 التي عزلت الضفة الغربية عن باقي الدول العربية المحيطة لا سيما الأردن، مما أثر سلبا على وحدة النسيج الاجتماعي والثقافي[1]. ومن ثم توالت الانتفاضات وآخرها انتفاضة الأقصى، التي عزلت إسرائيل خلالها الضفة الغربية عن قطاع غزة مرة أخرى، وعزلت المحافظات الفلسطينية عن بعضها البعض، وعزلت المدن عن قراها، وهو ما أدى إلى هدم التواصل الجغرافي والمجتمعي، وشرذمة المجتمع الفلسطيني إلى مناطق جغرافية واجتماعية واقتصادية متناثرة معزولة، مما أحدث تعزيزًا للمحلية (local communities) بكل ما تمثله من ثقافة تضامنية عصبوية، ومؤسسات بطريركية تقليدية، وانتماءات جهوية. وقد ساهم ذلك في الحد من إمكانية إرساء "عقد اجتماعي" فلسطيني و الالتقاء حول إستراتيجية سياسية وتنموية وطنية شاملة.

في هذا الإطار، يلاحظ أن الظروف المعيشية والأوضاع الحياتية والسياسية السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى ولدت شعورا لدى المواطنين الفلسطينيين بالانكشاف وعدم الأمان، ما عزز الوعي لديهم بأهمية العائلة والعلاقات القرابية والتضامنيات المحلية كملاذ أخير لتوفير الأمن والحماية والاحتياجات الأساسية للأفراد والأسر، ومن ثم ترسيخ الشرذمة الاجتماعية؛ فقد أصبحت العائلة أو الحمولة أو المجتمع المحلي من خلال الأنشطة التكافلية غير الرسمية (المأسسة وغير المأسسة) informal support activities هي الأساس لتدبير الحد الأدنى من احتياجات السكان الاقتصادية والأمنية، وأصبحت تلك المؤسسات الاجتماعية الفضاء sphere الذي يدور في فلكه الأفراد، والوسيط بينهم وبين العالم الخارجي. وبالتالي تحولت العائلة أو الحمولة والمجتمع المحلي، إلى المرجعية الأساسية لسلوكيات وقيم الأفراد في ظل تراجع دور مؤسسات السلطة الوطنية التي أصبحت عاجزة

---

* ظهر هذا البحث باللغة الفرنسية:

Majdi Al-Malki, 'La transformation de l'identite politique des refugies dans les camps de Cisjordanie et de la bande de Gaza,' in Roger Heacock *Temps Et Espaces En Palestine: Flux et Resistances Identitaires* (Beyrouth: Institut Francais Du Proche-Orient, 2008), 259-272.

[1] لمزيد من التفاصيل حول التأثيرات الاجتماعية لانفصال الضفة الغربية عن قطاع غزة انظر مقالة: سليم تماري، "التحول المجتمع الفلسطيني: التشرذم والاحتلال،" في: *المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994)، 17-25.

Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1764255

عن تقديم الحماية والعون للمواطن خلال الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي سادت الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع الانتفاضة الثانية. وقد ولد ذلك شعورا عاما بالإحباط تجاه المؤسسات الوطنية، ما عزز بدوره انسحاب المواطنين إلى عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية و بروز العديد من المواقف السلبية واللامبالية تجاه القضايا المجتمعية العامة، كالبناء المؤسساتي، ومكافحة الفساد، والمشاركة في العملية الديمقراطية، وغيرها من القضايا التي لم تعد تعني الكثير للجمهور.[2]

في هذا السياق الاجتماعي تفحص هذه الدراسة الهوية السياسية الخاصة بلاجئي المخيمات (الذين ما زالوا يسكنون المخيمات) مقارنة بالمجتمعات المحلية الأخرى. وتفترض الدراسة أن هوية لاجئي المخيمات قد تحولت ملامحها خلال العقود الماضية منذ عام 1967 تبعا للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتحديدا فترة ما قبل أوسلو وما بعدها.

يقصد بالهوية بشكل عام الوعي للذات والمصير التاريخي الواحد، المتشكل من موقع الظروف المادية والروحية، وتشغله مجموعة بشرية في البنية الاجتماعية، وبفعل السمات والمصالح المشتركة التي تحدد توجهاتهم وتصوراتهم للآخر، وأهدافهم الخاصة ومصالحهم المشتركة التي تميزهم عن غيرهم، وتدفعهم للعمل معا لتثبيت وجودهم، والمحافظة على منجزاتهم، وتحسين وضعهم وموقعهم.[3] فالهوية من حيث كونها أمرا موضوعيا وذاتيا معا هي وعي الإنسان وإحساسه بانتمائه إلى مجتمع أو أمة أو جماعة أو طبقة في إطار الانتماء الإنساني العام. إنها معرفتنا بـــ أين نحن؟ وإلى أين نمضي؟ وما نريد لأنفسنا وللآخرين؟ وموقعنا في خريطة العلاقات والتناقضات والصراعات القائمة.

ونقصد هنا بالهوية السياسية المحلية، ذلك الشعور المتكون لدى فئة سكانية بتميزها عن الفئات السكانية الأخرى، ويتكون هذا الشعور بإحساس هذه الفئة بتميز مكانتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن الفئات الأخرى في المجتمع، وتميز ماضيها ومستقبلها السياسي مقارنة مع المجتمع المحيط. وفي حالة لاجئي المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة يلاحظ أن واقعهم السياسي المميز (ماض ومستقبل) هو الذي يميز موقعهم الاجتماعي والاقتصادي في قلب المجتمع الكلي في الضفة الغربية والقطاع. وينعكس هذا الإحساس بالتميز في سلوكيات سياسية واقتصادية واجتماعية، وتتعزز هذه المكانة بارتباطها بمكان محدد وهو المخيم. وقد برزت هذه الهوية حصرا في المخيمات قبل عام 1967 لسببين رئيسين هما:

-العامل التاريخي السياسي: وهو الحفاظ على المخيمات في إطار شعار رفض التوطين، ورفض العمل على إدماج المخيمات في المدن.

-التمييز ضد اللاجئين تاريخيا باعتبارهم فئة سكانية دخيلة، وانعكس ذلك التمييز على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

اعتمدت الدراسة على بيانات تم جمعها من عينة من المخيمات وسط الضفة الغربية وجنوبها وشمالها، وكذلك قطاع غزة؛ حيث تم إجراء مقابلات شبه موجهة مع مجموعة من سكان هذه المخيمات من الشباب ومتوسطي السن (في الأربعينات والخمسينات من العمر). وقد شملت هذه العينة مخيم الأمعري في رام الله، ومخيم الدهيشة في بيت لحم، ومخيم جنين، ومخيم خانيونس في قطاع غزة.

---

[2] مجدي المالكي وآخرون، *المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم* (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2004)، 260-262.

[3] حليم بركات، *المجتمع العربي في القرن العشرين* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، 59.

وقد تم التركيز على جمع بيانات مقارنة حول:

أ- طبيعة العمل السياسي والحزبي في فترة السبعينات والثمانينات، وفترة ما بعد أوسلو وخلال الانتفاضة.

ب-اللجان التي كانت فاعلة في المخيمات كلجان العمل التطوعي والأندية، وطبيعة نشاطاتها، والقائمين عليها مقارنة مع ما هو موجود اليوم.

ج- أنماط علاقة سكان المخيم مع المجتمع المحيط، وتصوراتهم ومواقفهم نحو الآخر.

د- أنماط مواجهتهم للأحداث الطارئة خلال الانتفاضتين الأولى والثانية.

ه- طبيعة العلاقات الاجتماعية الداخلية في المخيم من حيث درجة التضامن والولاء العائلي والجهوي مقارنة بالولاء الحزبي.

2. الهوية السياسية خلال السبعينات والثمانينات

2-1 العوامل المؤثرة في تشكيل الهوية السياسية للاجئين خلال هذه الفترة:

ساهمت عدة عوامل متداخلة في التأثير على تشكيل الهوية السياسية للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وأهمها:

1- العمل في إسرائيل: أدى العمل في إسرائيل إلى ارتفاع مستوى الدخل لدى غالبية سكان المخيمات، واكتساب مهارات حرفية مميزة، وبالتالي ساهم في إحداث حراك مهني مهم في المخيمات خاصة بين العائلات ذات الأصول الريفية.

2- ارتفاع مستوى المعيشة: فقد أدى العمل في إسرائيل إلى ارتفاع المستوى المعيشي، وبالتالي تراجع الفجوة الطبقية بين اللاجئين بشكل عام، وسكان المخيمات بشكل خاص، مقارنة مع سكان الريف وشرائح كبيرة من المدن. وقد ساهم في انتشار الانسجام الاجتماعي العام عملية ترييف المدن وتمدين الريف؛ حيث تعززت الثقافة الريفية في المدن التي أعيق تطورها وتوسعها بسبب الاحتلال، وضرْب نموها الاقتصادي، وهجرة الريفيين إليها. أما الريف فقد هجر سكانه العمل الزراعي لصالح العمل في إسرائيل وبدأوا بتبني أنماط حياة مدينية.

وقد عزز هذا الوضع ظهور ميادين جديدة للحراك الاجتماعي خلال السبعينيات، مثل التعليم والعمل في إسرائيل، والهجرة إلى أمريكا. في هذا الإطار أصبحت الاختيارات الفردية لطرز الحياة والهويات هي الأكثر أهمية؛ بحيث لم يعد يؤخذ بالحسبان "من أين أتيت؟" بل " إلى أين تريد الذهاب". فموقع الإقامة وشروط الحياة اليومية، وطموحات الشباب في تغيير شروط حياتهم أصبحت عوامل هامة في تحديد هويات الفئات الشابة، وتحديد درجة دافعيتهم لاستغلال الفرص المتاحة.

3- الخروج من المخيمات للسكن في المدن: ساهم ارتفاع مستوى المعيشة في تمكين بعض الأسر الشابة لسكان المخيمات من الخروج من المخيمات والانتقال للسكن في المدن. هذا الانتقال المكاني أصبح رمزا مهما للمكانة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، و التحول في مستوى معيشة بعض سكان المخيمات. وبشكل عام شهدت هذه المرحلة خروجا وانتقالا متسارعا للاجئين من المخيمات إلى المدن. إن قرب المخيمات من المدن كان عاملا مساهما في دمج سكان المخيمات داخل أحياء المدن دائما، ولكن لم

يكن ذلك سوى دمج على مستوى العمالة والعمل (أي دمج اقتصادي ومهني)؛ حيث شكلت المخيمات تجمعات للأيدي العاملة الرخيصة. وبعد عام 1967 أصبح بإمكان هذه الشرائح الاندماج على نطاق أوسع؛ حيث أصبحوا مواطنين تحت الاحتلال كغيرهم.

4- الظروف السياسية بعد الاحتلال: خلق احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة ظروفا سياسية واقتصادية واجتماعية موحدة، وضعت كافة شرائح المجتمع وسكان المخيمات والقرى والمدن أمام تحديات مشتركة، وساد الشعور بالتهديد الخارجي والمصير المشترك في مواجهة الممارسات الإسرائيلية السياسية.

5- الانتشار التدريجي لمؤسسات م.ت.ف بين السكان: لقد استطاعت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية التغلغل بين صفوف الشباب الفلسطيني خاصة بعد عام 1982، من خلال شبكة جماهيرية واسعة، كالأطر الطلابية والعمالية والنسوية، واستطاعت أن تصل إلى شباب المخيمات الذين استطاعوا الالتحاق بالجامعات، والحركة الطلابية التي كانت الشريحة الاجتماعية الطليعية في مواجهة الاحتلال، والأكثر تسييسا مقارنة بالشرائح الاجتماعية الأخرى.

2-2 طبيعة هوية اللاجئين خلال السبعينات والثمانينات:

تميز سكان المخيمات خلال هذه الفترة بسيادة ثقافة جماعية تعبر عن هويتهم السياسية تتمحور في مستويين:

الأول: ثقافة تؤكد على الاعتزاز بكونهم لاجئين يحملون الهم الوطني كونهم الضحية الأولى لكارثة فلسطين وللنكبة.

الثاني: محاولة الخروج من الواقع التهميشي الذي تفرضه عليهم مجمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هذه الثقافة تعكس نفسها في الهوية السياسية الاجتماعية فيما يلي:

أ- هوية سياسية مقاومة ومندمجة على المستوى الوطني ونشطة قوميا.

ب-هوية مثابرة للخروج من حالة التهميش الاقتصادي والاجتماعي، ومشاركة مع الشرائح الأخرى في مقاومة التهميش السياسي.

ج- هوية سياسية تنزع نحو الإجماع على المستوى الوطني، أو مع المجتمع الأكبر المجاور °كالمدينة° مقارنة مع توجهها نحو التزاع معه. مجتمع يسوده الشعور بالتزاع الأساسي مع الاحتلال، ويهمش التزاعات الاجتماعية بكافة أشكالها العمودية والأفقية (الطبقية، التناقضات بين الأجيال، التناقضات بين سكان المدينة والمخيم والقرية)[4].

د- لا شك بأن هذه التناقضات لم تختف، ولكنها همشت وعادت إلى الخلف، وأصبحت تناقضات كامنة وغير صريحة مقارنة مع التناقض الأساسي في مواجهة الاحتلال. وقد توج هذا الشعور خلال الانتفاضة الأولى، وإن كان قد برز في نهايتها خلافات بين جيل الشباب وأرباب الأسر المتقدمين في السن، في سياق التناقضات ومحاولات التمرد على النظام الأبوي، وكل ما يصاحبه من قمع للتزعات نحو الفردانية والتحرر من قيود الأسرة وضغوطات شبكات القرابة.

[4] أولي فريدريك أوغلاند وسليم تماري،"مظاهر التراتب الاجتماعي"، في: *المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994)، 270-272.

ه- استمرت الانتماءات العائلية والجهوية كما كان الحال خلال فترة ما قبل النكبة طوال سنوات الخمسينات والستينات، ولكن بعد الاحتلال أي بعد عام 1967 تراجعت هذه الانتماءات داخل المخيم لصالح الاندماج في المجتمع الكلي، وذلك بفضل العمل في إسرائيل، وبسبب كون المجتمع الأكبر بدأ يعيش ظروفا مشابهة. وبالتالي الثورة لم يكن للثورة دور كبير °خاصة في البداية° للتأثير على الهوية الاندماجية لسكان المخيمات كما هو حاصل في لبنان، بل مجموعة الظروف الاجتماعية السياسية التي تولدت خلال الاحتلال.

مظاهر هذه الهوية في تلك الفترة:

1- انتشار الأحزاب السياسية في المخيمات، من خلال نشطائها دون وجود فواصل بين التشكيلات الحزبية داخل وخارجه.

2- انخراط شباب المخيمات في الحركات الاجتماعية النسوية والشبابية والعمالية، وكذلك لجان العمل التطوعي خارج المخيم والتي كان لها نشاطات داخله.

3. الهوية السياسية لسكان المخيمات بعد أوسلو وخلال الانتفاضة

ظهرت عوامل جديدة ساهمت في التأثير على الهوية السياسية لسكان المخيمات بعد أوسلو، و كان من شأنها فرز هوية سياسية خاصة أو فرعية عن المجتمع، بما في ذلك اللاجئين الذين سكنوا المدينة. أهم هذه العوامل:

1- السياسات التي تم تبنيها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وتحديدا من قبل مكتب الرئيس أبو عمار؛ حيث ميز المخيم ومنحه حريات في الأنشطة الاقتصادية والسياسية، والتنظيم الداخلي، وحصانة واستقلالية عاليتين عن السلطات المحلية وسلطات المحافظ. وقد شكلت المخيمات جزرا مستقلة قانونا وسيادة عن السلطة لاسيما أجهزتها التنفيذية وتحديدا الأمنية.

2- تميز المخيمات من الناحية الإدارية عن السلطات المحلية، واستمرار ارتباطها بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وليس تحت إدارة السلطات المحلية، ورفض أهل المخيمات المشاركة في الانتخابات المحلية. وقد حافظت السلطة الوطنية الفلسطينية على هذه الإدارة المتميزة، وهو ما أعطى للمكان (المخيم) وضعا اقتصاديا اجتماعيا وسياسيا خاصا متميزا عن المجتمعات الريفية والمدينية. انعكس ذلك في اجتماع ممثلي المخيمات في الضفة في مخيم الدهيشة بالقرب من بيت لحم عام 1996، إثر النقاشات حول إمكانية مشاركة اللاجئين في الانتخابات المحلية؛ حيث أصدروا بيانا جاء فيه "يجب اعتبار لاجئي المخيمات وحدة اجتماعية، وسياسية وقانونية فريدة، لها خصائص هوية مميزة يجب المحافظة عليها، وبالتالي لا يجوز في أي حال من الأحوال إجبارها على المشاركة في الانتخابات المحلية"[5]. وفي هذا السياق تم التشجيع والبدء بالعمل على تشكيل لجان ومؤسسات تعنى بقضايا اللاجئين، كجمعية المعلومات البديلة، وشمل، ومؤسسات شبابية ونسائية وإغاثية تعنى بشباب ونساء المخيم وأسر الشهداء في المخيمات، وتوجت هذه

[5] Aude Signoles, "Réfugiés des camps, réfugiés des villes et familles autochtones : vers une reconfiguration des pouvoirs locaux en Cisjordanie", 315-338, in *La Palestine en transition. Crise du projet national et construction de l'Etat*, Les Annales de l'autre Islam, No. 8 (Paris: INALCO-ERISM, Paris 2001).

الحركة النهضوية بتشكيل اللجان الشعبية في المخيمات، كهيئات مسئولة معترف بها من قبل السلطة لإدارة شؤون المخيمات، ويتم انتخابها في المخيمات، وهي لجان تنسيقية وتطويرية ذات طابع سياسي واجتماعي مستقلة تماما عن السلطات المحلية.[6] ومن هنا بدأ سكان المخيم يشكلون عمليا مجموعة ضغط ذات تأثير كبير على السلطة.

3- تدني المكانة الاقتصادية للمخيم رغم التميز الذي منح للمخيمات؛ حيث تدنت مستويات المعيشة ونوعية الحياة في المخيمات، خاصة بعد إغلاق سوق العمل الإسرائيلي. بالتالي حدث فرز طبقي لم يكن لصالح سكان المخيمات، وبدأت تتعزز عملية تهميش اجتماعي لهم. إن وجود السلطة الوطنية الفلسطينية طرح للمرة الأولى وجود الحقل السياسي القومي، بما يعنيه من نخب سياسية واقتصادية حاكمة ومهيمنة، تمثل درجة الاقتراب منها، أو البعد عنها، طبيعة المكانة التي تحظى بها هذه الفئة أو تلك، وطبيعة توزيع الثروة الاجتماعية، والنفوذ المادي والمعنوي. في هذا السياق، برزت لأول مرة في المجتمع الفلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية نخب سياسية جديدة تميزت باحتكارها للمناصب الإدارية والسياسية العليا في السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد استمدت هذه النخب قوتها الأساسية من المناصب العليا التي تشغلها في الأحزاب الفلسطينية؛ حيث زاوج هؤلاء في آن واحد بين مواقع قيادية في منظمة التحرير الفلسطينية، وفي أحزابهم، ومواقع عليا في مؤسسات السلطة الوطنية.

4- تهميش لاجئي المخيمات اجتماعيا ترافق مع تهميش سياسي لقضيتهم الأساسية التي كانت توحدهم دائما ألا وهي حق العودة. لقد شكلت النكبة وما نتج عنها من معاناة وتشرد وحرمان أحد العناصر الأساسية المكونة للهوية الفلسطينية التي توحد كافة الفلسطينيين وبالأخص اللاجئون.

إن تحمل نتائج النكبة والتشرد كان بفضل شعار حق العودة، ولكن هذا الحق بدأ يتلاشى واقعيا في التسويات السياسية المطروحة خلال أوسلو. إن التراجع عن شعار حق العودة، واعتراف المنظمة بإسرائيل، وقبولها بإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، والتنظير الرسمي من قبل السلطة لأهمية ممارسة حق العودة، حسب قرارات الأمم المتحدة، أي العودة والتعويض بمقابل إنهاء الصراع قد فرض نفسه على هواجس اللاجئين في المخيمات الفلسطينية ومواقفهم وسلوكياتهم في الأراضي الفلسطينية والشتات. وقد أصبح موقف السلطة الوطنية الرسمي يتمثل بالحلول السياسية المطروحة في إطار أوسلو كونها تعد حلولا مقبولة سياسيا ولكنها ليست بالضرورة حلولا عادلة. ولكن المطلوب كثمن لهذه الحلول هو إنهاء الصراع، وبالتالي فإن الإقرار بإنهاء الصراع يشكل قبولا نهائيا بالإجحاف التاريخي الذي لحق بالفلسطينيين وتحديدا باللاجئين. فالتخلي عن حق العودة هو بمثابة تنكر للذات، وتخل عن أحد أهم مكونات الهوية الفلسطينية وتحديدا هوية اللاجئين السياسية. كردة فعل على هذا التحول في الخطاب السياسي الرسمي، و الشعور بالإحباط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العام، بدأت تتغير ملامح الهوية السياسية والمواقف العامة للاجئين في مخيمات الضفة. وقد حددت هذه المواقف طبيعة السلوكيات الموجهة نحو السلطة والمجتمع الأكبر؛فقد تميزت هذه الهوية السياسية الجديدة بعلاقة توتر مع المجتمع الأكبر ومع مؤسسات السلطة الوطنية المختلفة، وتدرجت حدة التوتر من علاقات مناكفة مع السلطات المحلية

[6] أثير جدل واسع خلال التحضير لانتخابات البلدية عام 1996-1997 بين لاجئي المخيمات والسلطة حول إمكانية اشتراكهم في هذه الانتخابات؛ حيث أشار مشروع قانون الانتخابات المحلية الثاني في سبتمبر 1996 إلى حق كافة سكان الضفة والقطاع بالمشاركة في الانتخابات المحلية دون أية استثناءات للاجئين، وهو ما اعتبر بداية لعملية توطين وتراجع رسمي عن حق العودة. لذلك اجتمع ممثلون عن المخيمات المختلفة في الضفة في نفس الفترة وأصدروا بيانا موجها للسلطة يؤكدون فيه على رفضهم المشاركة في الانتخابات المحلية، للمحافظة على هويتهم الخاصة وحقوقهم كلاجئين. وتم في هذا الاجتماع تشكيل **حركة الدفاع عن حقوق اللاجئين**.

(البلديات والمجالس القروية المجاورة ، وبعض الأحياء الحضرية...إلخ) إلى مواجهات مسلحة وعنيفة توجت بإطلاق الرصاص في محيط المقاطعة في رام الله، وإجبار أصحاب المحلات التجارية على إغلاق أبواب محلاتهم، والتصادم المسلح مع أهالي بعض الأحياء الحضرية، وفرض ضرائب (خاوات) على المحلات ...إلخ.

تمثلت طبيعة الهوية السياسية وملامحها للاجئي المخيمات بعد اتفاقية أوسلو في ما يلي:

1- يلاحظ أنها هوية سياسية؛ حيث أصبحت تقوم أساسا على قناعات ومواقف جماعية سياسية واقتصادية واجتماعية، ورؤية للآخر تنزع نحو الانفصال عن المحيط المجتمعي الأكبر، وتضع نفسها في مواجهة الآخر(القيادة السياسية في السلطة الوطنية أو المجتمع الأكبر أو الاحتلال).

2- كذلك يلاحظ أنها هوية سياسية محلية أساسا، تعتبر أن أهل المخيم هم أكثر الخاسرين سياسيا من اتفاقيات أوسلو، وبالتالي فهم الأكثر استهدافا من الاحتلال، وهم الأكثر مقاومة له وفي مواجهة دائمة معه.

3- أصبحت هوية مرتبطة مكانيا بالمخيم، وتستند إلى المخيم ومجتمع المخيم، كما تستند إلى حالة اللجوء لتمييز نفسها عن المجتمع المحيط الذي لم يعد يكترث سياسيا بحق العودة، واجتماعيا أو تنمويا بالمخيم، كما يراه أهله.

4- كذلك أصبحت هوية سياسية تغذيها ثقافة تضامنية جهوية وعائلية محلية، وفي الوقت ذاته تعزز هذه الثقافة التضامنية المحلية في إطار علاقة تبادلية؛ فتعزيز الانتماءات العائلية والمحلية لدى الأفراد أضعف قيم المواطنة، ما أثر سلبا على الثقافة السياسية المجتمعية. وقد تراجع دور قيم المواطنة ومعاييرها كآلية للضبط الاجتماعي والردع الداخلي التي من المفترض أن تعمق الانتماء والولاء والاحترام للمجتمع الأكبر، وتعطيه أولوية على التكوينات الاجتماعية الأصغر، بحيث يراعي الأفراد والجماعات في إدارة حياتهم وصراعاتهم أن لا يتجاوزوا الحد الذي يهدد الكيان الاجتماعي الأكبر، أو يحرمهم من عضويته.

وترافق ذلك مع تراجع الكوابح الخارجية والروادع الممثلة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وتراجع القوانين التي تمارس قهرا منظما على الأفراد والجماعات، كخط دفاع أخير لحفظ كيان المجتمع، إذا فشلت أو تعثرت آليات الضبط الثقافية والقيمية. فمدى امتثال الأفراد والجماعات لهذه الآليات الرادعة يتوقف على مدى وعيهم وإحساسهم بأن عضويتهم في الكيان المجتمعي القائم هي أفضل الخيارات الممكنة المتاحة لهم، لإشباع حاجاتهم المادية والروحية والرمزية. إلا أنه في الحالة الفلسطينية وبسبب ضعف مؤسسات الدولة، وتراجع هيبة السلطة الردعية، وثقة المواطنين بها، تم التوجه إلى القيم العائلية، وإلى تعزيز ثقافات تضامنية محلية، وقد تم تعميم هذه القيم على مختلف مؤسسات المجتمع بما فيها المؤسسات الحكومية.

ومن أهم مظاهر هوية المخيمات السياسية في هذه الفترة ما يلي:

1- بروز ثقافة تضامنية محلية في المخيمات ترتبط جدليا وبشكل رئيس بوجود هوية سياسية محلية فيها.

فقد أظهرت حالات المخيمات المبحوثة بروز ثقافة تضامنية تستند أساسا إلى الهوية السياسية الخاصة، وتتأطر في المكان الذي يحمل دلالات سياسية تاريخيا. لقد شكلت الهوية السياسية المحلية الموجودة تاريخيا العامل الرئيس في تفعيل ثقافة تضامنية خاصة بالمخيم أثناء الانتفاضة في إطار تطوير أفعال التكيف المقاوم، بغض النظر عن مدى الانسجام في النسيج الاجتماعي؛ حيث إن النسيج الاجتماعي في المخيمات يتمحور أساسا حول الانتماءات الجهوية.

وقد أظهرت الحالات المبحوثة من المخيمات وجود مستويين لاستخدام الهوية السياسية المحلية في تفعيل الثقافة التضامنية والفعل الجماعي.[7]

المستوى الأول هو ثقافة تضامنية تستند إلى مجمل الأنشطة السياسية المقاومة للاحتلال، فمن خلال هذه الأنشطة، غالبا ما تم تفعيل الأحزاب السياسية وتوحيدها في مواجهة الاحتلال، حيث تعززت مظاهر التنسيق والتحالف فيما بينها على الصعيد المحلي، بغض النظر عن طبيعة العلاقات بين هذه الأحزاب على المستوى الوطني، وقد برز هذا بشكل واضح في مخيم جنين، ويمكن إيضاح ذلك كما يلي:

عملت الأحزاب السياسية في مخيم جنين على تنسيق جهودها في مواجهة الاحتلال من جهة، و رفع درجة فعاليتها في المخيم، في إطار تنظيم أفعال التكافل، وتنظيم العلاقات الداخلية من جهة أخرى. وقد أخذ هذا التنسيق والتعاون أشكالا من الممارسات الاقتصادية التكافلية، وأشكالا مجتمعية، كحل الخلافات وتنظيم العلاقات والسلوكيات الاجتماعية، وأشكالا سياسية وعسكرية مقاومة دمجت بها فئات اجتماعية واسعة كالأطفال والنساء. وبالمقابل كان للأفعال الحزبية المقاومة دورا هاما في تطوير ثقافة تضامنية سياسية داخلية على مستوى المخيم، وكثفت الشعور لدى جميع المواطنين بأن "الكل مستهدف ولا بد من المواجهة والصمود" وهو ما ترجم أيضا في جملة من الأنشطة التكيفية المقاومة. فمن جهة، عززت الثقافة والشعور العام بضرورة التعاضد، على مستوى المخيم ككل، الفعل والممارسة الجماعية المقاومة السياسية المباشرة، أو الاقتصادية التكافلية. ومن جهة ثانية، عززت الممارسة والمقاومة الجماعية والتهديد الخارجي، بدورها، الثقافة الجماعية في وحدة جدلية تعزز بعضها البعض.

أما **المستوى الثاني**، فهو تطوير ثقافة تضامنية محلية بناء على الهوية السياسية القائمة في مواجهة الآخر الوطني كالسلطة السياسية والسلطات المحلية أو المجتمعات المحلية الريفية والمدينية الأخرى. وبالإضافة للعوامل السابقة، كان لحدة القمع الذي لحق بالمخيمات، وتهميشها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، والشعور السائد الذي تشكل للأحزاب الرئيسة، والمؤسسات الفاعلة في المخيمات بالمسؤولية اتجاه إعالة المجتمع المحلي وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان أثره في تفعيل ثقافة تضامنية وهوية سياسية محلية. وقد تمثل ذلك بتعبيرات ثقافية ومقولات انتشرت بين سكان المخيمات، وخاصة مخيم جنين، مثل، "نحن أبناء المخيم"، و"نحن من حمى كرامة الشعب الفلسطيني في نيسان"، وغيرها من النكات التي تسخر من بعض الرموز في السلطة الوطنية الفلسطينية، أو من سكان بعض المناطق التي تميزت مقاومتهم بالضعف مثل سكان مدينة رام الله.

2- من أهم مظاهر الهوية السياسية المحلية التي برزت بعد أوسلو وتعززت بشكل واضح خلال الانتفاضة، تطوير مستوى التنظيم الداخلي في المخيم للتأقلم مع ظروف الصراع المباشر مع الاحتلال الإسرائيلي؛ حيث يلاحظ أنه جرى تفعيل اللجان الشعبية في مجمل المخيمات المبحوثة، خاصة على صعيد دورها في تنظيم أمور المخيم الداخلية، والتنسيق مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والجهات الداعمة الأخرى. كما جرى تشكيل لجان أحياء لإدارة أمور الحي، وكحلقة وصل مع اللجنة الشعبية في المخيم، وجرى تشكيل لجان متخصصة في هذه المخيمات، مثل لجان إعادة بناء البيوت المهدمة وإيواء سكانها، ولجان الحراسة، ولجان لتنظيم واستدراج الدعم الاجتماعي. وقد عملت هذه اللجان على المحافظة على الأملاك

[7] مجدي المالكي وآخرون، المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2004)، 186-190.

العامة، وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، وتأمين المواد التموينية والمساعدات النقدية للمحتاجين والمتضررين، والتنسيق مع المؤسسات الوطنية كنقابات العمال، و مؤسسات السلطة ومؤسسات الحكم المحلي، والتنسيق مع المؤسسات الدولية كالأنروا وغيرها، وعملت، كذلك، على إعادة تأهيل المساكن المتضررة، والبحث عن مساكن بديلة لساكنيها، وتأسيس مشاريع تشغيلية مع الجهات الممولة والمانحة المحلية منها والدولية. وقد عملت هذه اللجان المتخصصة بالمجمل في إطار التنسيق مع اللجان الشعبية في المخيمات.

فعلى سبيل المثال قام سكان حي التفاح في مخيم خانيونس بإفراز عدة لجان لمواجهة الظروف الاستثنائية التي فرضها القمع الاحتلالي في الحي، وكآلية لزيادة درجة تنظيمهم المحلي في إطار الصراع مع المحتلين. وكان من أبرز المهام التي عملت اللجان المختلفة عليها التنسيق والمتابعة مع المؤسسات المختلفة داخل المخيم وخارجه، بهدف تجنيد الدعم للمتضررين من سكانه. خاصة وأن هذا الحي تعرض لقمع مباشر مكثف، أدى إلى حرمان عشرات الأسر من مساكنها ومصدر رزقها، وتسبب في إفقاره، فقد أشارت تقديرات الجهات المختلفة التي تقدم المساعدات في المخيم إلى أن 80% من سكانه يعانون من الفقر، وتشكل المساعدة المصدر الرئيس لتغطية احتياجاتهم الأساسية. وقد تشكلت عدة لجان في الحي، وعملت هذه اللجان في إطار التنسيق مع مؤسسات المخيم، ومع المؤسسات الفاعلة في مدينة خانيونس، لا سيما الهيئات الممثلة للأنروا في المخيم، ومع المجلس البلدي، ولجنة القوى الوطنية والإسلامية. وقد نجحت اللجان المختلفة التي عملت في الحي في استدراج دعم متنوع المصادر، ونجحت، كذلك، في الحصول على مساعدات مختلفة.[8]

[8] يمكن حصر اللجان التي تشكلت في حي التفاح في مخيم خانيونس بالتالية:

1 -لجنة الحي،حيث تشكلت 4 لجان أحياء في مخيم خانيونس في بداية الانتفاضة تغطي "البلوكات" التي يتشكل منها. وتشكلت هذه اللجان إثر الإغلاق وتعطل العمال عن أعمالهم، وتتكون كل لجنة حي من 7 أفراد من النشطاء نقابيا أو سياسيا، وقامت هذه الجان بشكل عفوي وكان دورها محدودا، وتلقت مساعدات تموينية لمرة واحدة وزعتها على الأسر المحتاجة. وانتهى دورها عندما بدأت عمليات هدم البيوت.

2 -لجنة متضرري الهدم الأول: تشكلت إثر الهدم الأول للبيوت الذي طال 7 بيوت. وتشكلت اللجنة من أصحاب البيوت المدمرة. وقامت هذه اللجنة بتسجيل الأضرار التي لحقت بأصحاب البيوت المدمرة، وبدأت تنسق مع المؤسسات المختلفة، خاصة الأنروا والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية من خارج الموقع، بهدف تعويض أصحاب البيوت المدمرة. واستمر عمل هذه اللجنة ما يقارب 5 شهور وتمكنوا من الحصول على عدة مساعدات أهمها: مساعدة نقدية لكل من هدم بيته بمبلغ 2000$ من جمعية الصلاح الإسلامية، ومساعدات تموينية من وكالة الغوث والشؤون الاجتماعية، وغيرها إلا أن هذه اللجنة انتهى دورها عندما بدأ الهدم الثاني.

3 -لجنة المتضررين ممن هدمت بيوتهم في المرة الثانية تسمى (لجنة الحي)، تشكلت عندما تم هدم 32 منزلا دفعة واحدة في أوائل العام الأول للانتفاضة، وسميت بلجنة الحي، وكان عدد أفرادها 7 أشخاص، يمثلون أصحاب البيوت المدمرة، وجاء فرزهم من العائلات حسب مستوى تعليمهم وكفاءتهم ونشاط بعضهم السياسي أو الاجتماعي، وقام وهؤلاء بالاتصال مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بهدف تعويض المتضررين، وكان دورهم يقوم على رفع كشوفات بالأضرار التي لحقت بالسكان. إلا أن هذه اللجنة لم تستمر طويلا لفقدان الناس الثقة في آلية توزيع المساعدات التي حصلت عليها اللجنة، وتركيزها على الذين هدمت بيوتهم، ما أدى إلى اعتراضات من الفئات المتضررة الأخرى.

4 -بالإضافة لذلك، تشكلت في الحي لجان حراسة، وهذه اللجان تتبع التنظيمات السياسية المختلفة في الموقع، وهي كثيرة العدد، ومستوى تنظيمها متدن، وهي متنوعة الانتماء وتنشط وقت توقع اجتياح أو مداهمات ليلية، ولديهم عناصر للمساعدة في الإسعافات ونقل المصابين عند حدوث قصف أو إطلاق نار، ووقوع جرحى ومصابين.

3- ومن مظاهر هذه الهوية السياسية المحلية بروز أنشطة سياسية تستهدف تجنيد الدعم الخارجي واستدراجه ولفت انتباهه واهتمامه لاحتياجات هذه المخيمات والظروف المعيشية فيها. وتتراوح هذه الأنشطة السياسية بين المظاهر العلنية والمظاهر المستترة التحتية؛ فمن جملة الأنشطة السياسية العلنية التي يمكن الإشارة إليها تظاهر بعض المخيمات احتجاجا على مواقف سياسية أو سياساتية للسلطة، أو لبعض مؤسساتها، أو المطالبة بحقوق لسكان المخيم، ورفض استقبال رموز في السلطة الوطنية الفلسطينية أو التعاطي معها أو مع المؤسسات الدولية وبعض رموز المجتمع المدني والسلطات المحلية، ومواجهة بعض المخيمات للأجهزة الأمنية بالتنسيق ما بين القوى الحزبية في المخيم خاصة لحماية الكوادر الحزبية ومنع اعتقالها، وإرسال وفود احتجاجية أو وفود مطالبة بحقوق من السلطة المركزية أو مؤسساتها، ووصلت مظاهر الاحتجاج العلني في بعض الأحيان إلى خطف بعض المسئولين.

4. خاتمة

استطاع المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إظهار درجة عالية نسبيا من الانسجام الاجتماعي طوال سنوات السبعينات والثمانينات. وتقلصت الفجوات الطبقية بين فئاته المختلفة بفعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة ساهمت في تغليب الثقافة السياسية المقاومة للاحتلال، والانتماء إلى المؤسسات الوطنية. أما بعد اتفاقية أوسلو فقد برزت عوامل جديدة ساهمت في تعزيز ثقافة سياسية خاصة بالمخيمات تمتاز بطابع محلي وترتبط مكانيا بالمخيم، وتستند إلى تضامنها الاجتماعي الداخلي في مواجهة الآخر، وخاصة السلطة السياسية، ومجتمع المدينة المجاور. وتصاعد التوتر في العلاقة بين سكان المخيمات وسكان المدن المجاورة لها، وكذلك تصاعدت العلاقات التصادمية مع السلطة والأجهزة الأمنية التابعة لها في إطار محاولات المخيمات فرض شرعيتها الخاصة استنادا إلى "الحصانة" التي منحت لها من قبل بعض الجهات العليا في السلطة الوطنية الفلسطينية طوال السنوات الماضية.

وتشكلت منذ بداية الانتفاضة لجنة القوى الوطنية والإسلامية في خانيونس، تتمثل فيها القوى الوطنية والإسلامية، وتعقد هذه اللجنة اجتماعات أسبوعية وأخرى استثنائية وقت الضرورة، ويتركز دورها في تنظيم التظاهرات والمسيرات والإشراف على الفعاليات السياسية، والعمل على مساندة سكان الموقع وقت وقوع الضرر، حسب تعبير أحد أعضائها.

5. لائحة المصادر والمراجع

المالكي، مجدي وآخرون. *المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم*. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2004.

أولي فريدريك، أوغلاند وسليم تماري. "مظاهر التراتب الاجتماعي" في *المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994.

بركات، حليم . *المجتمع العربي في القرن العشرين*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

Aude Signoles, "Réfugiés des camps, réfugiés des villes et familles autochtones: vers une reconfiguration des pouvoirs locaux en Cisjordanie", 315-338, in *La Palestine en transition. Crise du projet national et construction de l'Etat*, Les Annales de l'autre Islam, No. 8 (Paris: INALCO-ERISM, Paris 2001).